الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٢٠
المعقودة يوم الاربعاء
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

DEC 9 1991

محضر موجز للجلسة العشرين

الرئيس : السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة)
ثم : السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا)

المحتويات

البند ٩٤ (أ) من جدول الاعمال : التنمية الاجتماعية : المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والشيخوخة والمعوقين والاسرة

عرض ومناقشة عامة

البند ٩٣ من جدول الاعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع)

البند ٩٣ من جدول الاعمال : حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

تقديم مشاريع القرارات A/C.3/46/L.8 و L.9 و L.10 و L.11 و L.12 و L.13

../..

Distr. GENERAL
A/C.3/46/SR.20
20 November 1991
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

91-56730 ٢٣٣٥ب(٩١)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ٩٤ (أ) من جدول الاعمال : التنمية الاجتماعية : المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والشيخوخة والمعوقين والاسرة (A/46/3) (الفصل السادس ، الفرع باء) ، A/46/56-E/1991/6 و Corr. 1 ، A/46/137-E/1991/40 ، A/46/281-E/1991/112 ، A/46/315 ، A/46/360 ، A/46/361 ، A/46/362 و Corr. 1 ، A/46/366 ، A/46/414 ، A/46/501/Rev.1

١ - الرئيس : أشار الى أن اللجنة الثالثة كانت قد قررت في ٣ تشرين الاول/اكتوبر النظر في البند ٩٤ (ب) المعنون "منع الجريمة والعدالة الاجتماعية" في ٩ و ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، وذلك لأن الاجتماع الوزاري المعني بإنشاء برنامج فعال للأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية سيعقد في باريس في ٢١ الى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر . وبعد أن ذكر الوثائق التي ستعرض على اللجنة في اطار البند ٩٤ (أ) ، أعلن الرئيس افتتاح المناقشة .

٢ - السيد سوكالسكي (مدير شعبة التنمية الاجتماعية ومنسق السنة الدولية للأسرة) : قال إن النظر في الانشطة التي يضطلع بها في إطار الامم المتحدة في المجال الاجتماعي منذ دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين يدعو الى إبداء عدة ملاحظات . أولا ، أن التغييرات العميقة التي حدثت في مناطق مختلفة من العالم أثارت وعيا أكبر بأهمية الجوانب الاجتماعية للتنمية . وكما قال الامين العام للأمم المتحدة في أوائل السنة أمام البرلمان الاوروبي ، فإن الديمقراطية يجب أن تسير جنبا الى جنب مع أدنى حد من الرفاه اذا ما كنا نريد ألا تصبح هذه الكلمة مرادفة للفقر . بيد أن بلوغ هذا النوع من الديمقراطية في العالم لايزال بعيد المنال . وأشار السيد سوكالسكي في هذا الصدد الى المشاكل المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي . وقال ان المهام التي يجب على الحكومات أن تضطلع بها لمواجهة مثل هذه التحديات مهام واضحة وهي تتمثل في جعل السياسات الاجتماعية عنصرا دائما في الخطط الوطنية وجزءا لا يتجزأ منها . وتعتبر هذه المهمة أساسية ولاسيما أن التطور السياسي الحديث قد أدى الى إهمال أهمية العوامل الاجتماعية ، وأن التطور الذي أدى بالبلدان الى اختيار اقتصاد السوق قد فرض على الحكومات إعادة تقييم دورها بوصفها العامل المحرك للسياسة الاجتماعية .

٣ - ومضى قائلا إن الهيئات الفرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تهتم ، على الصعيد الدولي ، بالتنمية الاجتماعية قد أدركت سريعا أبعاد الصعوبات الجديدة ، لكن أيضا الإمكانيات الخارقة للعادة التي توجد حاليا . وقدمت لجنة التنمية الاجتماعية

(السيد سوكالسكي)

في دورتها الثانية والثلاثين مثالا رائعا في هذا الصدد . فلأول مرة كانت المناقشات خالية تماما من أية حزازات . وقدمت اللجنة توصيات هامة تدعو واحدة منها بصفة خاصة إلى تعزيز الدور الذي يجب أن تضطلع به الأمانة العامة في تشجيع التعاون الدولي في مجال التنمية الاجتماعية . وتهدف هذه التوصية الى دعوة الأمين العام الى تعيين مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، الموجود في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، كمركز اتصالات لخدمات البحث والخدمات الاستشارية في مجال السياسة الاجتماعية لفائدة البلدان التي تقوم بإعادة تنقيح سياساتها الاقتصادية والاجتماعية . وتخول هذه التوصية التي حظيت بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مكتب الأمم المتحدة بفيينا المركز الذي هو جدير به والذي اعترفت له الجمعية العامة به في قرارها ٤٥/٢٣٨ .

٤ - والميدان الآخر الذي طُرحت بشأنه بعض الإصلاحات هو ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية . ونتيجة لتوصيات المؤتمرين السابع والثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين اجتمع فريق عامل حكومي دولي في فيينا من ٥ الى ٩ آب/أغسطس ١٩٩١ لوضع إطار لبرنامج دولي فعال في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية . وستدرس توصيات الفريق العامل في اجتماع وزاري يعقد في باريس من ٢١ الى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر والذي ستبحث اللجنة الثالثة ما وصل اليه من نتائج في كانون الأول/ديسمبر القادم .

٥ - واستطرد قائلا إنه بذلت جهود في السنوات الاخيرة لإعادة تنظيم أعمال الأمم المتحدة . وإذا كان هناك اختلاف في الرأي فيما يتعلق بالكيفيات العملية لإعادة التنظيم هذه فإن هناك اتفاقا اجماعيا على ضرورته . غير أنه فيما يتعلق بالقطاع الاجتماعي فإنه لا يسع المرء إلا أن يندهش من الأسلوب السطحي الذي تعالج به المسائل المتعلقة بهذا الميدان . وهناك اتجاه بصورة عامة الى الخلط بين ما هو اجتماعي وما هو إنساني أو الخلط بين هذين المفهومين ومفهوم حقوق الانسان . وباختصار فإن ما يجب القيام به هو إعادة النظر بصورة جدية في مجموع القطاع الاجتماعي في إطار الأمم المتحدة وذلك بتجنب الانتقائية وقلة التناسق التي تميزت بها المحاولات التي تمت في هذا الاتجاه في الماضي .

(السيد سوكالسكي)

٦ - وأشار مدير شعبة التنمية الاجتماعية إلى أن كبار الموظفين في مكتب الأمم المتحدة في فيينا لفتوا الانتباه منذ عدة سنوات الى الوضع المتردي للبرامج الاجتماعية التي تقوم بها الأمانة العامة بسبب قلة الموارد وذكر بصفة خاصة أن الدوائر المكلفة بتنفيذ البرامج المتعلقة بميدانين من أهم الميادين وهما الشيخوخة والعجز لا تتوفر لهما إلا ثلاث وظائف ممولة في الميزانية العادية . ويرى ايضا انه من غير المقبول ألا تستطيع الامانة العامة الاستجابة لطلب الخدمات الاستشارية الواردة من البلدان النامية بسبب قلة الأموال لتغطية مصاريف السفر . وأخيرا ليس من المعقول ، في نظره ، أن يتوقع من الأمانة العامة أن تستجيب لجميع طلبات الهيئات التشريعية بميزانية لا يتوقع فيها أية زيادة .

٧ - ومضى قائلا إنه على الرغم من هذه الصعوبات فقد استطاعت شعبة التنمية الاجتماعية ان تضع ثمانية تقارير معروضة على اللجنة الثالثة في هذه الدورة . ويتعلق الاول من هذه التقارير (A/46/414) بتطبيق المبادئ التوجيهية لسياسات وبرامج الحماية الاجتماعية لفائدة التنمية . وقد واجهت شعبة التنمية الاجتماعية مصاعب كبيرة في الحصول على المعلومات من البلدان عن تطبيق هذه المبادئ التوجيهية وأحد أسباب ذلك هو أن الحكومات تجهل في كثير من الحالات وجود هذه المبادئ . والاهم من ذلك هو أن هذه المبادئ التوجيهية تفترض الشروع في تطبيق برامج واسعة النطاق تشمل جميع جوانب الحماية الاجتماعية وتتطلب بالتالي نفقات هائلة ليس في مقدور كثير من الحكومات القيام بها . ومع ذلك فقد سجل بعض التقدم ولاسيما على الصعيد الإقليمي . ومن ذلك أنه عقد في فيينا منذ أسبوعين المؤتمر الرابع لوزراء آسيا والمحيط الهادئ المعنيين بالحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ، وبحث هذا المؤتمر الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واستضافته حكومة الفلبين مجموعة واسعة من المسائل الاجتماعية التي تتناولها المبادئ التوجيهية . واعتمد المؤتمر اعلان مانيلا الذي ينص على استراتيجية للتنمية الاجتماعية على المستوى الإقليمي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده . وسيعقد في السنة القادمة اجتماع مماثل في أوروبا . وتمت كذلك اتصالات مع بلدان امريكا اللاتينية بهدف عقد مؤتمر إقليمي عن تطبيق المبادئ التوجيهية في هذه المنطقة .

(السيد سوكالسكي)

٨ - وواصل مدير شعبة التنمية الاجتماعية بقول إن بحث التقدم المحرز في تطبيق هذه المبادئ التوجيهية حث الامين العام على أن يتقدم في تقريره بتوصيات تهدف الى توفير قدرة خاصة للبلدان والى تعزيز التعاون التقني لهذا الغرض . ووجه السيد سوكالسكي ايضا اهتمام اللجنة الى المقترح الذي يدعو إلى إنشاء آلية للتنسيق على مستوى المنظومة ، وذلك لتحقيق اتساق الجهود في الميدان الاجتماعي طبقا لاحكام قرار الجمعية العامة ١٢٥/٤٣ .

٩ - وأضاف أن لجنة التنمية الاجتماعية بوصفها هيئة تحضيرية للسنة الدولية للاسرة عرضت التحضيرات التي قامت بها للسنة الدولية للاسرة في الوثيقة A/46/362 . وحققت هذه التحضيرات تقدما مرضيا . فقد أنشأ أكثر من ٤٠ بلدا لجانا وطنية للتنسيق تتولى تأمين الاتصال بأمانة السنة . واتخذ حوالي ٣٠ بلدا تدابير في هذا الاتجاه . وأخيرا ، أنشأ ١٥ بلدا - اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا وبوليفيا وبيلاروس والجماهيرية العربية الليبية والغلبين والكاميرون وكولومبيا ولكسمبرغ واليونان - لجانا على أعلى مستوى . وأخيرا ، حقق حوالي ٤٠ بلدا تقدما هائلا في إعداد برامجها الوطنية للسنة الدولية للاسرة .

١٠ - وعلى الصعيد الدولي ، قامت ٢٣ هيئة من هيئات الامم المتحدة و ١٣ منظمة أخرى من المنظمات الحكومية الدولية بإنشاء مراكز للاتصال بشأن السنة الدولية . وسمح الاجتماع الاول الخاص المشترك بين المنظمات الذي عقد في آذار/مارس ١٩٩١ ، بوضع نهج متسق للسنة الدولية للاسرة على مستوى المنظومة . وقام السيد سوكالسكي بوصفه منسق السنة الدولية بإجراء تبادل وجهات النظر بكيفية مثمرة مع مجلس أوروبا ولجنة المجتمعات الاوروبية ومجلس وزراء بلدان الشمال الاوروبي . كما أنه أدلى بكلمة حديثا في مؤتمر الوزراء الاوروبيين المسؤولين عن شؤون الاسرة في لوزان (سويسرا) حيث تحادث مع عدد كثير من الوفود الحكومية .

١١ - وعلى الرغم من هذه النتائج الايجابية ، التي تم التوصل اليها بموارد محدودة وفي آجال قصيرة جدا ، يبرز النظر في عملية التحضيرات بصورة واضحة الحاجة الى مضاعفة الجهود على جميع المستويات . ويستحق اعداد البرامج على المستوى الوطني والمحلي اهتماما عاجلا . وكانت المساهمات التي سددت لصندوق التبرعات للسنة الدولية للاسرة ، وفقا لطلب الجمعية العامة ، متواضعة جدا . بيد أن الدعم المالي يعتبر حاسما ولاسيما بالنسبة لدعم الانشطة التي تضطلع بها البلدان النامية .

(السيد سوكالسكي)

١٢ - واستطرد قائلا إن السنة القادمة ستكون سنة انتهاء عقد الامم المتحد للمعوقين . وإن أهم نتيجة لهذا العقد كانت إرهاف وعي المجتمع العالمي المتزايد بمشاكل العجز . ومما يهم الآن هو القيام بعمل طويل الأجل لإدماج المعوقين في المجتم بوصفهم مواطنين كاملي الحقوق والواجبات إدماجا تاما طبقا للهدف المحدد وهو "مجتم للجميع بحلول عام ٢٠١٠" .

١٣ - وقال إن تقرير الامين العام بشأن هذه المسألة (A/46/366) يعكس تماما هذ الرغبة في ضمان فرص متساوية للاشخاص الذين يعانون من عجز ومشاركتهم الكاملة ف المجتمع . وفي هذا الصدد فإن التقدم التقني لم يصل أبدا الى ما كان يتوقع منه ويتعين على الامم المتحدة أن تضع استراتيجية تدور حول محور تنمية الكفاء والاستقلال الذاتي . وستكون السنة القادمة سنة حاسمة في هذا الصدد .

١٤ - وأشار مدير شعبة التنمية الاجتماعية الى أن الجمعية العامة اعتمدت ف دورتها الخامسة والاربعين برنامجا للانشطة المتعلقة بالشيخوخة لسنة ١٩٩١ وما يليه ويدور برنامج الامم المتحدة في هذا الميدان حاليا حول ثلاثة عناصر : اليوم الدول للمسنين الذي حدد تاريخه في ١ تشرين الاول/اكتوبر ، والذكرى العاشرة لاعتماد خط العمل الدولية بشأن الشيخوخة ، والعقد ١٩٩٢-٢٠٠١ . ومن جملة الانشطة الكثي المتعلقة بالشيخوخة المتوقع القيام بها ، ذكر مدير شعبة التنمية الاجتماعي الملتقى الاقاليمي المتوقع عقده في النصف الاول من سنة ١٩٩٢ في اليابان ؛ وسيك هذا الملتقى مناسبة لتحديد الاهداف في هذا الميدان لعرضها على الجمعية العامة ف دورتها السابعة والاربعين . ويأمل مخلصا أن تقدم الجمعية العامة توجيهات ملموسة ع الاولويات التي يجب تحديدها بالنسبة للعقدين القادمين .

١٥ - وكذلك في اطار الاحتفال بالذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب يستع المجتمع الدولي الى وضع برنامج عمل عالمي من هنا الى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها . وسيمث تحديد الأهداف على المستوى العالمي عنصرا حاسما . وسيجتمع في أواخر سنة ١٩٩١ فري صغير من الخبراء في فيينا لوضع المشروع الاول لبرنامج العمل هذا . ومن المهم ج مع ذلك أن ترافق الاعمال التي يجري الاضطلاع بها في الامانة العامة بعمل مشابه عل المستويات الوطنية والاقليمية والعالمية . وينبغي بالذات وضع مصارف للبيان لمساعدة الحكومات على رسم سياسات قابلة للتنفيذ لفائدة الشباب .

(السيد سوكالسكي)

١٦ - وذكر السيد سوكالسكي مشيرا الى مسألة منع الجريمة والعدالة الجنائية الى أن اللجنة الثالثة قد عرض عليها فعلا تقريران عن هذه المسألة وسيعرض التقرير الثالث وهو مذكرة من الامين العام يحيل بها النتائج والتوصيات التي توصل اليها الاجتماع الوزاري بشأن انشاء برنامج فعال للامم المتحدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية على اللجنة عقب هذا الاجتماع . وكما يلاحظ من الوثيقة A/46/363 ، فإن الامين العام قد اتخذ فعلا تدابير في سبيل تنفيذ قرارات مؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في إطار الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ والميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . ويتعلق التقرير الثاني المعروض على اللجنة بمعهد الامم المتحدة الافريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين . ويشير التقرير بعد استعراض تاريخ المعهد الى المشاكل المالية التي واجهها المعهد ويحث على القيام ببحث خاص للوضع المالي الذي يعاني منه المعهد .

١٧ - السيد أوسوات أراتشي (ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية) : أشار إلى تقرير الامين العام المرحلي عن الحالة الاجتماعية في العالم وذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي طلب ، في جملة أمور أخرى ، أن تُمنح أولوية عالية لتحليل المبادئ التوجيهية للتقدم الاجتماعي ولمستويات المعيشة . وأضاف أن التقارير من سنة ١٩٨٥ إلى ١٩٨٩ قد خلت من مثل هذا التحليل . وعلى العكس من ذلك ، فإن هذا التحليل متوقع في مشروع الاطار العام لتقرير سنة ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم وهو المشروع الذي وردت خطوطه العريضة في الوثيقة A/46/56 . ومن ناحية أخرى ، تُقدم عدة منشورات صدرت تبعا لطلب المجلس في اطار الامم المتحدة البيانات المطلوبة . ومما يذكر في هذا الصدد ، بالاضافة إلى التقرير عن التنمية البشرية لعام ١٩٩١ ، الذي يتضمن معلومات احصائية هامة عن الظروف الاجتماعية ومستويات المعيشة ، التقرير السنوي عن التطور العالمي للبنك الدولي والملحق المتعلق بالاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية . ولذلك فإن مصادر المعلومات عن المؤشرات الاجتماعية وظروف المعيشة كثيرة . أما فيما يتعلق بتقرير سنة ١٩٩٣ عن الحالة الاجتماعية في العالم ، فإن صياغته ستنتهي في الوقت اللازم لكي يتسنى عرضه على لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والثلاثين في شباط/ فبراير١٩٩٣ .

(السيد أوسوات أراتشي)

١٨ - وفيما يخص الاعمال التي يُضطلع بها في اطار منظومة الامم المتحدة لتحسين المؤشرات الكمية والنوعية للحالة الاجتماعية ومستويات المعيشة التي هي موضوع التقرير A/46/137 فإنها تنقسم إلى أربع فئات . فهناك أولا أعمال مكتب الامم المتحدة للاحصاءات الذي يحاول وضع نظام للمحاسبة الوطنية يجري تحسينه بصورة مستمرة . والنوع الثاني من الانشطة يخص المساعدة التقنية التي تقدم للبلدان النامية لكي يتسنى لهذه الاخيرة الحصول على بيانات احصائية وغيرها ، تكون مطابقة بقدر الامكان للمؤشرات الانف ذكرها . والمجموعة الثالثة من المهام تتمثل في وضع بيانات مركبة تشمل مجموعات متسعة أكثر فأكثر للظروف الاجتماعية ومستويات المعيشة . ويتعلق الامر ها هنا بمشروع معقد كما يدل على ذلك التقرير الاخير عن التنمية البشرية الذي يتضمن أكثر من ذلك معايير مثل التمتع بحقوق الانسان وطبيعة الحكومة أو شكلها . ومثل هذا النهج في تحديد المؤشرات الاجتماعية يتعرض من ناحية أخرى ، لبعض الاعتراضات ، ولا غرابة في ذلك لان المفاهيم التي تستند اليها تلك المؤشرات لا تزال قيد الإعداد . وأخيرا النوع الرابع من النشاط : تعمل منظومة الامم المتحدة على نشر البيانات التي تتلقاها سواء من خلال المنشورات أو من خلال الحاسبات الالكترونية .

١٩ - السيد ايساكسون (مدير مكتب الاتصال التابع لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الامم المتحدة) : قدم تقرير الامين العام A/46/281 الذي يستعرض تنفيذ البرنامج للسنة الدولية لمحو الامية . وقال إن سنة ١٩٩٠ كانت ليس فقط سنة للتعبئة من أجل محو الامية والتربية ولكن أيضا السنة الاولى لخطة العمل الخمسية لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل محو الامية . وأضاف أن السنة الدولية كان الغرض منها ارهاف وعي المجتمع الدولي وجمع صفوفه في سبيل قضية محو الامية . وقد وُضع التقرير الانف الذكر على أساس الاجابات على استبيان ، وردت من ٥٩ دولة . وكما تبيّن نتائج هذا التحقيق التي استُعرضت بالتفصيل في الفقرة ١٣ من الوثيقة ، فإن جميع الدول الاعضاء التي أجابت على الاستبيان تَعتبر أن السنة كانت ناجحة . واعتبر ٤٧ في المائة أن "النجاح كان عظيما" و ٥٣ في المائة أنه كان "نسبيا" . ورأى ٣٠ في المائة أن السنة أسهمت كثيرا في حث الحكومات على مكافحة الامية واعتبر ٤٣ في المائة أن التقدم في هذا الميدان كان "مرضيا" و ٢٥ في المائة "مقبولا" . أما فيما يخص ارهاف وعي الرأي العام بمشاكل محو الامية وباهمية التربية فقد اعتبرت ١٩ في المائة من الاجابات أن التقدم كان "بارزا" و ٦٠ في المائة

(السيد ايساكسون)

"مرضيا" و ١٩ في المائة "مقبولا" . ولتقييم التقدم المحرز بصورة موضوعية أكثر استُعرضت المقالات المكرسة لمحو الامية في ١٣٠ جريدة وطنية واقليمية من الجرائد البارزة خلال سنوات ١٩٨٨ (بدأت أنشطة السنة الدولية في ربيع سنة ١٩٨٩) إلى ١٩٩٠ ، ولوحظ أنه في آخر الفترة المستعرضة كانت المقالات المكرسة لمحو الامية في هذه الجرائد أكثر بسبعة أضعاف عددها . وبالنسبة للاهداف الرئيسية الاربعة الاخرى للسنة بيّنت الغالبية الكبرى من الاجابات أن النتائج كانت "بارزة" أو "مرضية" .

٣٠ - ولم تدخر منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، بوصفها المنظمة التي نادت بالسنة الدولية لمحو الامية ، أي جهد للاضطلاع بالمهمة التي أناطتها بها الجمعية العامة . ومع ذلك فإن نجاح السنة ، كما أشار إلى ذلك عدة مرات السيد مايور المدير العام للمنظمة ، يرجع إلى المجهود الجماعي الهائل . فقد أنشأ مايقرب من ١٢٠ دولة من الدول الاعضاء لجانا أو هياكل وطنية من أجل السنة ؛ وتمت تعبئة المنظمات غير الحكومية تعبئة كاملة وكان أداؤها فعالا إلى أقصى حد ؛ وقدمت وسائط الاعلام مساعدة مستمرة لا غنى عنها .

٣١ - وقدم ممثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة شكره الحار لجميع أولئك الذين قدموا مساعداتهم ، في شكل موارد مالية ومادية وبشرية لامانة منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة من أجل السنة الدولية أو أسهموا في الانشطة التي اضُطلع بها في البلدان النامية في اطار السنة . وشكر أيضا لجان منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الوطنية التي قامت في كثير من الدول بدور رئيسي وفي تعبئة الدعم اللازم . وأخيرا أثنى على المؤسسات والهيئات التابعة لمنظومة الامم المتحدة والامين العام بصفة خاصة على تعاونهم .

٣٢ - وأشار إلى أن أكبر حدث سجل في إطار السنة الدولية لمحو الامية هو دون شك المؤتمر العالمي المعني بالتربية للجميع ، الذي عقد في جُمسيان (تايلند) في آذار/مارس ١٩٩٠ تحت الرعاية المشتركة للبنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الامم المتحدة للطفولة التي انضم اليها ، من بين مؤسسات أخرى ، صندوق الامم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الصحة العالمية . وسجلت هذه التظاهرة بدء

(السيد ايساكسون)

انطلاق الحركة الدولية لفائدة التربية للجميع . وتستجيب هذه الحركة للدعوة الرئيسية للسنة الدولية لمحو الامية وهي أن التربية وهي مسؤولية تقع على عاتق الجميع ، هي مفتاح مستقبلنا .

٢٣ - واستطرد قائلا إن الجمعية العامة قامت بدور رئيسي فيما يتعلق بالدعوة لقضية محو الامية والتربية الاساسية . وان الجمعية العامة أعلنت السنة الدولية لمحو الامية استجابةً لنداء موجه من منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مؤتمرها العام في سنة ١٩٨٥ . وتأمل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تواصل الجمعية العامة مراقبة التقدم المحرز في مجال محو الامية والتربية الاساسية عن كثب وأنها ستبذل كل الجهود اللازمة لمساندة الحركة الدولية التي انبثقت من السنة ومن المؤتمر العالمي . وتفكر لجنة التربية التابعة للمؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في تقديم مشروع قرار يطالب الجمعية العامة بالقيام ، في دورتها الخمسين ، في عام ١٩٩٥ ، أي في منتصف العقد ، ببحث التقدم المحرز والمشاكل التي اعترضت سبيل الكفاح من أجل القضاء على الامية . وقد وضعت عدة برامج سياسية أو يجري التفكير فيها وسيكون من المفيد القيام في عام ١٩٩٥ ، بتجديد الالتزامات المتخذة واجراء التصحيحات اللازمة لكي يشاهد منتصف العقد الثاني تقدما لم يسبق له مثيل في هذا الميدان . وأخيرا ، تأمل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أن تشارك هيئات الامم المتحدة بعزم وحزم كبيرين في أنشطة المتابعة ، وفي السنة ، وفي المؤتمر العالمي على حد سواء .

٢٤ - السيد هويغ (ممثل الامين العام الخاص للترويج لعقد الامم المتحدة للمعوقين) : أعرب عن أسفه لانه لم تتخذ ترتيبات تسمح للعاجزين عن السمع بمتابعة المناقشات ويأمل أن يتم في السنة القادمة سد هذه الثغرة .

٢٥ - وأردف قائلا إنه ، يُلاحظ وقد بقيت سنة واحدة على نهاية العقد ، أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحسين مصير المعوقين .

٢٦ - لقد كان ارهاف الوعي باحتياجات هؤلاء الاشخاص والمشاكل المتعددة التي يواجهونها مرضيا نسبيا ، لكن اسهامهم المحتمل في المجتمع لم يُعترف به بعد الاعتراف الكامل . ومع ذلك يستطيع الاشخاص المعوقون أن يكونوا عناصر نشطة في التوسع

(السيد هويغ)

الاجتماعي الاقتصادي لبلدانهم . وفي هذا الصدد ينبغي لجميع الحكومات أن تستلهم بمزيد من العناية تقرير الاجتماع الدولي عن الموارد البشرية في ميدان العجز البدني (مبادئ تالين التوجيهية) .

٣٧ - ولاحظ الممثل الخاص بسرور أن عدة حكومات اعتمدت النصوص القانونية التي تنص على خدمات وبرامج وتدابير خاصة لادماج المعوقين . ومن المهم مع ذلك العمل بحيث يجري بصورة مستمرة وضع احتياجات المعوقين ومشاكلهم في الاعتبار في جميع الميادين : الصحة ، والشؤون الاجتماعية ، والتربية ، والعمالة ، والنقل . وبذلك فقط يمكن بلوغ الهدف الذي حددته الجمعية العامة في السنة الماضية من أجل المعوقين : "مجتمع للجميع من هنا الى حلول عام ٢٠١٠" .

٣٨ - واستطرد قائلا إن تساوي الفرص للجميع يفترض الحصول على التربية ، وهو أمر يستحيل تحقيقه إذا لم يستفد التلاميذ المعوقون من تدابير مناسبة وبصفة خاصة من الاجهزة المعوضة عن الاعضاء المشلولة أو المفقودة . وتنطبق هذه الاعتبارات نفسها على العمالة . ويجب أن تهتم الحكومات بجدية أكبر بالجوانب العملية لإدماج المعوقين . ولا يسع أي بلد أن يسمح لنفسه بإهمال ما يمثله هؤلاء المواطنون المعوقون من موارد بشرية . وأثنى الممثل الخاص بهذه المناسبة على المبادرة التي اتخذتها السويد لاعداد قواعد من أجل تحقيق تساوي الفرص للمعوقين وحث جميع الدول الاعضاء على الاقتداء بهذا المثال . وأضاف أنه يجب على جميع الحكومات أن تشجع منظمات المعوقين وتتعاون معها لوضع خطة عمل متكاملة على مدى سنوات متعددة تستجيب لاحتياجات هؤلاء الاشخاص واهتماماتهم في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والثقافية .

٣٩ - وواصل قائلا إن كل العالم يعترف اليوم بأهمية المواصلات السلكية واللاسلكية وبالدور الاساسي الذي تقوم به في الحياة اليومية . وللاسف أن البعض ينسى أن الملايين من الاشخاص لا يستطيعون بسبب عجزهم الاستفادة من تلك الوسائل . ويتعيّن على وزارات الاتصالات أن تدرس هذه المشاكل . وقد بيّن معرض "تليكوم ٩١" الذي عقد حديثا في جنيف الطريق الذي يجب اتباعه في هذا الصدد . ويجب الاهتمام دون تأجيل تقديم الاجهزة اللازمة للمعوقين بأسعار مقبولة . ذلك أن الملايين من المعوقين لا يستطيعون الاندماج في الحياة المجتمعية لانهم لا يستطيعون الحصول على مثل هذه الاجهزة . وفي هذا السياق حث السيد هويغ البلدان التي لم تفعل ذلك بعد أن تنضم دون ابطاء الى بروتوكول

(السيد هويغ)

الاتفاق الخاص باستيراد الادوات ذات الطابع التربوي أو العلمي أو الثقافي الذي اعتمدته منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في الدورة الخامسة لمؤتمرها العام في فلورنس عام ١٩٥٠ .

٣٠ - وأشار الممثل الخاص الى أن الملايين من المعوقين استطاعوا أن يندمجوا في مجتمعهم وأن يحصلوا على مزيد من الاستقلال وأن يساهموا بنشاط أكبر في الحياة الاجتماعية بفضل التدريب الذي اتيح لهم والامكانيات التي قدمت لهم في اطار مشاركتهم في مشروع وضعته لهم منظمة للمعوقين وقال إن هذا جدير بالثناء . ولكن للاسف أن الكثير من هذه المشاريع القليلة التكلفة نسبيا ، والتي تسمح بتقدم كبير على المستوى المحلي لا تُنفذ بسبب قلة الموارد . وحث الممثل الخاص على تشجيع مبادرات مجتمع الاشخاص المعوقين على المستوى الوطني وتوفير الاموال لصندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمعوقين .

٣١ - وقال إن تنظيم أيام وأسابيع وطنية للتوعية يعتبر في هذا المجال من أحسن الوسائل لفهم ما يمثله المعوقون من امكانات . وأشار الى البرنامج الذي وضعته كندا في هذا المجال وقال إنه برنامج ناجح جدا وأن بلدانا أخرى قد اعتمدته . وأضاف أن توعية الرأي العام بحالة المعوقين تساعد على التعجيل بادماجهم في المجتمع .

٣٢ - وأضاف أن الكثير من الفضل في التقدم المحرز يرجع الى الجمعيات الوطنية للمعوقين ، لان هذه الجمعيات تدرك المشاكل بصورة أفضل وفي معظم الاحيان تعرف كيف تجد الحلول الفعالة والاقتصادية . غير أن هذه الجمعيات تحتاج الى مساعدات مالية ومن واجب الحكومات ان تساعدها . ويبذل مجتمع المعوقين كل ما في وسعه لايجاد الاموال ، من ذلك على سبيل المثال ، أن الجمعية النرويجية "الحياة الجديدة" قد جمعت في يوم أحد واحد أكثر من ١٥ مليون دولار . ويمكن لبلدان صناعية أخرى أن تقتدي بهذا المثال .

٣٣ - واستطرد يقول إن المعوقين يستطيعون عمل الكثير بأنفسهم شريطة أن تتاح لهم المعلومات اللازمة . ولهذا يجب على الحكومات أن تحرص على إتاحة الحصول على المعلومات لجميع قطاعات المجتمع بما في ذلك قطاع العاجزين عن السمع أو البصر . وقال إن التكنولوجيا الحديثة تتيح ذلك .

(السيد هويغ)

٣٤ - وأشار الممثل الخاص إلى أن اللجنة الثالثة اعتمدت في دورة الجمعية العامة الخامسة والاربعين توصية تقترح الانتقال من مرحلة التوعية إلى مرحلة العمل . وكانت الجمعية العامة قد اعتمدت في سنة ١٩٨٢ برنامج عمل عالمي فيما يخص المعوقين وضعه المعوقون أنفسهم . وحث السيد هويغ بكل شدة جميع الحكومات على بحث مدى ما وصل إليه تنفيذ هذا البرنامج ، أو على العكس درجة الحالة واتخاذ التدابير اللازمة . ذلك أن المعوقين يستحقون بل من حقهم أن يستفيدوا من الامتيازات نفسها التي يتمتع بها أي فرد من أفراد المجتمع . ومن واجب الحكومات أن تجعل من هذا المبدأ حقيقة واقعة .

٣٥ - وشكر الممثل الخاص مخلصا الامين العام للامم المتحدة الذى أبدى ، على مدى ولايته ، اهتمامه باحتياجات المعوقين ومشاكلهم . وأعرب عن أمله أن يبدي خلفه الاهتمام نفسه بهذه القضية .

٣٦ - السيد فان شايك (هولندا) : تحدث باسم الاتحاد الاوروبي ودوله الاعضاء ، فأعرب عن أسفه لما لاحظه من تدهور في ظروف المعيشة لكثير من الاشخاص ولاسيما في البلدان النامية منذ عام ١٩٩٠ ، بفعل الكوارث الطبيعية أو بسبب الانسان . وقال إنه يتعين على المجتمع الدولي مواصلة التصرف بصورة فعالة لمواجهة هذه الكوارث ، وأن الدول الاثنتي عشرة قد اتخذت في هذا الشأن مبادرة تهدف الى تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية في حالات الطوارئ التي تقدمها الامم المتحدة .

٣٧ - وقال إن السنوات العشر الاخيرة كانت غنية بالتطورات الاجتماعية والسياسية ، فقد أخلت نظم استبدادية وقمعية مكانها في كثير من البلدان لنظم سياسية أكثر تفتحا ولاسيما في أوروبا الوسطى وفي أوروبا الشرقية . وهذا دليل على إحساس متزايد بالروابط القائمة بين الديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية القابلة للإدامة ، وهو عامل ملموس أيضا في البلدان النامية وخاصة الافريقية .

٣٨ - ومضى قائلا إن مؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا ، المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، قد ألقى الضوء مرة أخرى على صعوبات أقل البلدان نموا وضرورة حصولها على تعاون الجهات المانحة . وإن الاتحاد الاوروبي ، من ناحيته ، قد أقام على مر السنين علاقات تعاون وثيقة وبوجه خاص مع البلدان الموقعة على

(السيد فان شايك ، هولندا)

اتفاقية لومي التي يتكون ثلثاها من أقل البلدان نموا . وتستفيد أقل البلدان نموا كذلك من نظام الافضليات المعمم في علاقاتها مع الاتحاد الاقتصادي الأوروبي . وإذ يدرك الاتحاد الأوروبي أنه يقع على عاتق البلدان المستفيدة والبلدان المانحة معا ايجاد حل لمشكلة الدين ويأمل أن تبذل هذه الاخيرة مزيدا من الجهود على صعيدي الكمية والنوعية .

٣٩ - وقال إن أي برنامج للتكيف الهيكلي لا يخلو من نتائج خطيرة بالنسبة لاشد الطبقات الاجتماعية فقرا . وإن الاتحاد الأوروبي ، تبعا لذلك ، يعلق أهمية كبيرة على البُعد الاجتماعي ، والثقافي والانساني للتعاون من أجل التنمية . كما أنه يفضل العمل المتضافر ليس فحسب من الحكومات ، بل وكذلك من الحكومات والمنظمات غير الحكومية ، وكذلك العمل الذي يضطلع به على مستوى القاعدة . ونظرا لاهمية عدد النساء في طبقات المجتمع الاشد فقرا ، والمسؤوليات المتعددة الجوانب الواقعة على عاتق المرأة ، ولاسيما في مجال التربية ، يجب أن تضع السياسات المعتمدة في الاعتبار احتياجاتها المحددة . وقد بيّن الاتحاد الأوروبي في اتفاقية لومي الرابعة ، وفي اتفاقات التعاون المبرمة مع بلدان منطقة البحر الابيض المتوسط ، وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بوضوح درجة الاولوية التي يوليها لإيجاد إطار ملائم لانشطة تعاون دينامية ومتوازنة مع البلدان النامية .

٤٠ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يساند تماما عمل مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بما في ذلك تنفيذ المبادئ التوجيهية فيما يتعلق بسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الموجهة صوب التنمية في مستقبل قريب والدور الذي يقع على عاتق المركز في هذا المجال . ومن المعلوم أنه يجب أن تخصص الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ للمركز ، في إطار الميزانية العادية ، موارد بشرية ومالية كافية . وعلى المركز أيضا أن يسهم في البعد الاجتماعي للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع بصرف النظر عن الانشطة التنفيذية التي تنهض بها من جهة أخرى البرامج المتعلقة بهذا الميدان والوكالات المتخصصة . وأخيرا فإن الوعي المتزايد بالبُعد الاجتماعي للتنمية لا يمكن له إلا أن يعزز دور لجنة التنمية الاجتماعية .

(السيد فان شايك ، هولندا)

٤١ - ومن الجدير بالذكر هنا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٢٣٠ الذي طلب من الامين العام أن يستشير جميع الدول الاعضاء في المنظمة بشأن إمكانية عقد قمة عالمية للتنمية الاجتماعية . وقال إن الاتحاد الاوروبي سيشترك بصدر رحب في هذه المشاورات وينتظر باهتمام التقرير الذي سيقدمه الامين العام الى المجلس في عام ١٩٩٢ .

٤٢ - وقال نظرا لان السوق الموحدة الاوروبية ستصبح حقيقة عما قريب ، فإن الدول الاعضاء في الاتحاد الاقتصادي الاوروبي قد درست البُعد الاجتماعي لسياساتها وهو ما أدى الى الميثاق الاجتماعي الاوروبي لعام ١٩٨٩ الذي وضع على أساسه برنامج عمل تم التركيز فيه بوجه خاص على العمالة ، وتحسين الاحوال المعيشية وظروف العمل ، والمساواة في الفرص ، والشباب ، والمُسنين والمعوقين .

٤٣ - واستطرد قائلا إن إدماج الشباب في المجتمع يعتبر أساسيا لتنمية هذا المجتمع . وهو يستلزم اشتراكا نشطا ومتساويا للشباب - رجالا ونساء - في الحياة السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . فمنذ سنوات عديدة ، ومسألة الشباب مدرجة في جدول أعمال لجنة التنمية الاجتماعية والجمعية العامة ، وقد أوضحت السنة الدولية للشباب عام ١٩٨٥ أهمية هذه المسألة . بيد أنه ينبغي تعزيز متابعة السنة بالتشديد على برامج عملية في ميادين متعددة - التربية ، والتدريب ، والثقافة والرياضة والرعاية الاجتماعية - تشارك فيها منظمات دولية ووطنية للشباب قائمة على التعاون بين شباب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومن المهم أيضا تجديد التأكيد على ضرورة التقارب بين الامم المتحدة ومنظمات الشباب في العالم بأسره . وستكون الذكرى السنوية العاشرة لهذه السنة فرصة لاسترعاء الانتباه من جديد الى المسائل التي تهم الشباب وتشجيع إقرار تدابير جديدة على كل المستويات . وقال إن الاتحاد الاوروبي يرحب في هذا الصدد بمقترحات الامين العام (A/46/360) المتعلقة بإعداد مشروع برنامج عمل عالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها . وسيعالج هذه المسائل أيضا الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية الذي أنشأته لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الثالثة والثلاثين .

(السيد فان شايك ، هولندا)

٤٤ - وفي أوروبا ، يجري إعداد برنامج يهدف الى تشجيع حركة الشباب ولاسيما الطلبة والعمال . كما يمول الصندوق الاجتماعي الاوروبي مشاريع شتى لصالح الشباب العاطلين عن العمل والمحرومين . وإن الاتحاد الاوروبي قد وضع ، أملا منه في تحقيق أكبر قدر من الانسجام الممكن بين شباب مختلف أنحاء أوروبا ، برنامجا لتبادل الشباب من رعايا دوله الاعضاء .

٤٥ - ونظرا لما أحرزه الطب من تقدم ، فإن المُسنين يشكلون جزءا تتزايد أهميته أكثر فأكثر من سكان العالم . وبوسع هؤلاء السكان أن يسهموا في الحياة العامة بطريقة مجدية وعملية . وفي البلدان الصناعية تفرض شيخوخة السكان ايجاد موارد وخدمات إضافية ، وتهدف السياسات الموضوعة إلى اتاحة الفرص للطاعنين في السن للعيش في وضع مستقل أيضا ولأطول مدة ممكنة . وفضلا عن ذلك ، لابد من اتخاذ تدابير في حالة العزم على تحسين ظروف عمل العمال الكبار في السن والقيام في أماكن العمل وفي سوق العمل بمكافحة الافكار المتميزة المتصلة بالعمر . وقال إن الاتحاد الاوروبي يهتم عن كثب بهذه المسألة ويضع تشديدا على المساهمة الكاملة للمواطنين الطاعنين في السن في حياة المجتمع . ولهذه الغاية أعد الاتحاد خطة عمل للشيخوخة للفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣ . وفي البلدان النامية ، أدى أيضا تقدم الطب وتحسين الهياكل الاساسية الطبية الى إزدياد طول العمر ، فحكومات هذه البلدان تجابه إذن مشاكل مماثلة .

٤٦ - واستطرد يقول إن الجمعية العامة اعتمدت ، في قرارها ٥١/٣٧ ، خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة . ولم تطبق جميع الدول الاعضاء الخطة على الرغم مما تنطوي عليه من فائدة بنفس القدر من النجاح . وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة في عام ١٩٩٢ ، سيصبح من الممكن تقييم التقدم المحرز . ويتضمن تقرير الامين العام عن التعاون الدولي في مجال الشيخوخة (A/46/361) في هذا الشأن أفكارا مفيدة . وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تكرس الجمعية العامة أربع جلسات عامة ، في دورتها السابعة والاربعين ، لدراسة متابعة تنفيذ الخطة والاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة . ويود الاتحاد الاوروبي أن ينظر في هذه المناسبة في موضوع التضامن بين الاجيال وإدماج المسنين في المجتمع ، وهي الموضوعات التي ستتناولها أيضا السنة الاوروبية للمسنين في عام ١٩٩٣ .

(السيد فان شايك ، هولندا)

٤٧ - وواصل المتحدث كلمته قائلا إن عقد الامم المتحدة للمعوقين يقرب من نهايته دون أن تفقد مسألة تكافؤ الفرص بالنسبة للمعوقين أهميتها . ولا ريب أن العقد قد سجّل خطوة في طريق إدراك المجتمع الدولي حالة المعوقين ولا سيما في البلدان النامية ولكن ما زالت تنقص النساء المعوقات والاطفال المعوقين احتياجات هائلة . وينبغي أن يضطلع مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية بدور حافز في هذا المضمار .

٤٨ - وقال إن الاتحاد الاوروبي يرحب بقرار لجنة التنمية الاجتماعية ٣/٣٢ ، المتعلق بإنشاء فريق عامل مخصص مفتوح العضوية لوضع قواعد موحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين (E/1991/26-C/CN.5/1991/9) . ويأمل الاتحاد الاوروبي أن يقوم الفريق العامل بإعداد مبادئ توجيهية عملية موجهة إلى الحكومات .

٤٩ - وقال إن الهدف الرئيسي للسياسات الوطنية في هذا الميدان لا بدّ أن يرمي إلى الإدماج الكامل للمعوقين في المجتمعات وإشراكهم بصورة نشطة في الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية . وأضاف قائلا إن للجمعيات الممثّلة للمعوقين دورا بالغ الاهمية ينبغي لها الاضطلاع به سواء في البلدان الصناعية أو في البلدان النامية . وعلى الحكومات تشجيع هذه الجمعيات والتعاون معها .

٥٠ - وقال إن الدول الاثنتي عشرة تعلق أهمية كبيرة على مختلف المبادرات التي اتخذتها الامم المتحدة ومنظمات حكومية دولية وغير حكومية أخرى وكذلك مبادرات الدول من أجل ضمان متابعة عقد الامم المتحدة للمعوقين . كما أن الاتحاد الاوروبي بدأ ، من جهته ، في تنفيذ برنامج 'هيليوس' الهادف إلى الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمعوقين . وإن الاتحاد مستعد لإشراك الاعضاء في الامم المتحدة في تجربته ولا سيما فيما يتعلق بتوفير وسائل تسهيل دخول المعوقين إلى المباني والنقل العام وبناء البيوت الملائمة لهم وجميع العوامل الاخرى الميسّرة لإدماج هؤلاء الاشخاص وضمان استقلالهم .

٥١ - وقال إن الاتحاد الاوروبي يود أن يتم التحضير كما ينبغي للسنة الدولية للاسرة . وأضاف أن هناك تطورا في البُنى العائلية وفي توزيع الادوار بين الرجل والمرأة . وهذه مسألة من المسائل التي يجب التوقف عندها مع إيلاء الانتباه المطلوب

(السيد فان شايك ، هولندا)

للسياق الاجتماعي - الثقافي لكل بلد . وسيشترك الاتحاد الاوروبي بفاعلية في الانشط التحضيرية للسنة ويدعو الامين العام إلى عدم إغفال الاسرة المهاجرة أو المساع التقنية إلى البلدان النامية في إطار الإعداد لبرنامج عمل لصالح رفاهية الأسر الا فقرا التي تعيش في مناطق حضرية أو ريفية .

٥٢ - السيد سلابي (تشيكوسلوفاكيا) يتولى رئاسة الجلسة .

٥٣ - السيدة ألفاريس (الجمهورية الدومينيكية) : ذكّرت بأن تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة (A/46/1) يلحّ على أهمية المسائل الاجتماعية في إطار ولاية الام المتحدة . ومن الخطأ حقا الاعتقاد بأن المسائل الاجتماعية تشغل مرتبة ثانية بع المسائل السياسية ، لأن المشاكل الاجتماعية التي لا تنال حلولا تتحول بسرعة إلى مشاكل سياسية . ولذا فإن الجمهورية الدومينيكية تساند دون تحفظ الدعوة لعقد قمة عالمية لصالح التنمية الاجتماعية .

٥٤ - وبالمثل ، من المؤسف أن الظاهرة الجديدة لشيخوخة السكان في العالم ، التي أصبحت أبعادها خطيرة ، تحظى بقليل من الاهتمام حاليا بالقياس إلى مسائل أخرى كالأسلحة الدفيئة . وعلى نحو ما أشار إليه تقرير الامين العام عن هذه المسألة (A/46/361) ، فإن عدد المسنين في العالم فيما بين عام ١٩٥٠ وعام ٢٠٢٥ (الاشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما أو أكثر) سيصل من ٢٠٠ مليون إلى ١,٣ بليون ، أي من ٨ إلى ١٤ في المائة من مجموع سكان العالم . وسيكون لهذه الظاهرة أكبر أثر في البلدان الفقيرة . ففي عام ١٩٧٥ ، كان كبار السن الذين تزيد أعمارهم على ٦٠ عاما يمثلون ٥٠ في المائة من سكان البلدان النامية ، في حين ستكون هذه النسبة قُرابة ٧٥ في المائة في عام ٢٠٢٥ . وبالإضافة إلى ذلك ، يلاحظ بالنسبة للفترة ١٩٨٠ و ٢٠٢٠ ، أن عدد البالغين من الثمانين ، الذي سيتضاعف في المناطق الاكثر تقدما ، سيزداد خمس مرات في البلدان النامية . وستكون لهذه الظاهرة نتائج واسعة في ميادين متعددة مثل الدخل والمساكن والرعاية الصحية . وستكون هناك حاجة إلى طلبات على الخدمات الاجتماعية لا يقوى على تلبيتها أي بلد دون التحضير لها من الآن لمواجهة الحالة . وقالت إن الشيء الاول هو التسليم بأن كبار السن يستطيعون القيام بدور هام في المجتمع ، وهو ما كانوا يقومون به قبل أن يُفجِّر الاسرة عاملا التحضر والتحديث ، الامر الذي منح الشباب مركزا متميزا ، وقلل من قيمة التقاليد والمعارف المتراكمة

(السيدة ألفاريس ،
الجمهورية الدومينيكية)

بسبب جهود المسنين . وقالت إن الأمم المتحدة قد اتخذت بالفعل تدابير في هذا الصدد . فنظمت للمرّة الأولى يوما دوليا للمسنين في غرّة تشرين الأول/اكتوبر مفتتحة بذلك تطورا للعقليات في هذا الموضوع . ومما يزيد من أهمية هذه المسألة أيضا ، أن الجمعية العامة ستنظر في مشروع مجموعة مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بالمسنين وستكرس عدة جلسات عامة لمسألة الشيخوخة .

٥٥ - وقالت إنه ينبغي حشد موارد جديدة لصالح المسنين ، غير أن النمو الاقتصادي ينخفض في بلدان العالم الثالث ، مما يجعل برامج الضمان الاجتماعي مسألة ترف ولا طاقة لهذه البلدان بتحملها . وقد أدى ذلك إلى النجاح القليل لتدابير خطة العمل الدولية بشأن الشيخوخة التي تعاني من نقص مزمن في الموارد ، علاوة على التصور الذي يعتبر المسنين قبل كل شيء ضحايا وعبئا على المجتمع . وللتصدي لظاهرة الشيخوخة بصورة فعالة ، يتعين صرف النظر عن اعتبار المسنين عقبة في طريق عملية التنمية . وهذا ما ذهب إليه الأمين العام في تقريره عن التعاون الدولي في مجال الشيخوخة لعام ١٩٩٢ وما بعده بطلبه وضع استراتيجيات عملية جديدة لا تضع في حسبانها عامل العمر ، بل مقدار الإسهام الذي يستطيع كل فرد أن يقدمه للمجتمع . وبمقتضى هذا المفهوم الجديد للشيخوخة "المنتجة" فإن كبار السن هم في الواقع أصحاب مجموعة معارف وخبرات تشكل موردا وطنيا يتعين على كل مجتمع الاستفادة منه . وفي بعض البلدان النامية ، بدأ المسنون بالفعل في المساهمة في عملية التنمية الوطنية بفضل إنشاء مشاريع صغيرة ، ابتداءً من دور حضانة الأطفال إلى معالجة النصوص وعلى نحو يستلزم استثمارات ضئيلة . وإن هذه المشاريع التي تستند إلى مبدأ الاكتفاء الذاتي من جهة ، ترفع من دخول المسنين ، كما أنها تتيح لهم الفرصة ، من جهة أخرى ، لأن يصبحوا من العناصر العاملة في تنمية بلدانهم .

٥٦ - ويتعين على الأمم المتحدة إنشاء آليات مؤسسية جديدة تحقق الحياة المستقلة للمسنين ، وهذه المهمة شاقة إذا روعيت مسألة عدم وجود سابقة لها في هذا الشأن ، وإن الشيخوخة ظاهرة تتناول كل الأجيال ، وكل البلدان وقطاعات الحياة الاقتصادية والسياسية . ولهذا الغرض شرعت الأمم المتحدة في وضع قواعد جديدة للتعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص بطريقة تسمح بالحصول على الحد الأقصى من النتائج بأدنى قدر من الموارد . وقالت إن صندوق بنيان ، الذي أُنشئ أخيرا في

(السيدة ألفاريس ،
الجمهورية الدومينيكية)

باريس برعاية الأمم المتحدة ، يقدم صورة لهذه النظرة الجديدة . وسيقوم الصندوق ، بواسطة رؤوس أموال تجمع من القطاع الخاص ومن منظمات أخرى غير حكومية ، بتمويل مشاريع يتمكن المسنون بفضلها من أخذ زمام المبادرة بأنفسهم والمساهمة في تنمية بلدانهم .

٥٧ - السيد الشعالي (الإمارات العربية المتحدة) : يتولى الرئاسة من جديد .

٥٨ - الآنسة ليسو - ينسين (الدانمرك) : تحدثت بصفتها ممثلة مجلس الشباب الدانمركي وعضوا في وفد الدانمرك لدى الأمم المتحدة ، فأشارت إلى المسائل المتعلقة بالشباب . وقالت إنه في الوقت الحاضر ، يجد الشباب أنفسهم في مواجهة مشاكل متعددة ، منها ما لا يتعلق إلا ببلدانهم بينما يتعلق بعضها الآخر ، مثل البطالة ، والمجاعة ، ونقص العناية أو الهجرة ، بمسائل ذات أبعاد عالمية ، وقالت إن هناك عنصرا رئيسيا ، من دونه لا يمكن حل هذه المشاكل ، ألا وهو المشاركة . ولذلك لا يسع المرء إلّا أن يبتهج بموجة انتشار الديمقراطية التي اجتاحت العالم خلال السنوات الأخيرة . غير أن الديمقراطية لا تعني فقط التظاهر في الشوارع ولكنها أيضا بناء مجتمع يكون فيه لكل فرد الحق في التعبير بحرية . وفي هذا الصدد فإن تأكيد أهمية الجمعيات التي هي وسيلة للفرد ، وبشكل رئيسي بالنسبة للشباب ، لتكوين رأي وممارسة ضغط أمر ضروري . لسوء الحظ ، فإن الأنانية الفردية تنتشر في بعض البلدان ، بينما يرفض الاعتراف في البعض الآخر ، بحق تشكيل الجمعيات . وقالت إنه بدون احترام هذا الحق الأساسي لا يمكن إرساء الديمقراطية على أسس متينة ولا يمكن تشجيع التنمية . ومما يلاحظ لحسن الحظ أن هناك تطورا إيجابيا في هذا الاتجاه في عدة مناطق من العالم ، وبصفة خاصة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية . وأن المنظمة التي تنتمي إليها الآنسة ليسو - ينسين تحاول بشكل خاص ، بواسطة تبادل الخبرات ، المساهمة في تشييد الديمقراطية في مناطق مختلفة . وفي هذا الصدد ، فإن الأحداث الأخيرة قد أبرزت أهمية دور الأمم المتحدة تجاه الأنظمة القمعية وأهمية وساطتها في حل المنازعات العالمية .

٥٩ - وقالت في معرض الإشارة إلى اتفاقية حقوق الطفل التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، أن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية تطبيقا ملموسا أمر ضروري . ومع ذلك لا يمكن الحديث عن حماية حقوق الطفل دون الحديث عن التنمية .

(الآنسة ليسو - ينسين ، الدانمرك)

وفي هذا الصدد ، وبالنسبة لاي شاب ، فإن مستقبل العالم يظهر مخيفا . ولا يمكن ، بصفة خاصة ، تصور الكيفية التي يمكن بها لبلدان العالم الثالث أن تحل مشكلة الدين الكبيرة . وينبغي على الصعيد العالمي أن يكون أحد المواضيع ذات الاولوية في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ هو موضوع "التنمية المبنية على المشاركة" .

٦٠ - ومضت قائلة إن للشباب وعيا خاصا بالحاجة إلى حماية مستقبل كوكب الارض . وإنهم يدركون أيضا أن ذلك يحتاج إلى تغييرات في طريقة الحياة . إن استهلاك الماء والطاقة في البلدان المتقدمة ينبغي تخفيضه . كما أن المساعدات التي تقدمها البلدان الصناعية ، إلى جانب تدابير لحماية البيئة ، هي شرط أساسي لعملية التنمية القابلة للإدامة . وأخيرا ألحت ممثلة الدانمرك على أن تكون المنظمات غير الحكومية الدولية ، وبصفة خاصة منظمات الشباب ، ممثلة في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام ١٩٩٢ .

٦١ - وتساءلت ممثلة الدانمرك حول تأثيرات القرارات المعنية بالشباب التي اعتمدتها الجمعية العامة للامم المتحدة سنة بعد أخرى ، ولاحظت مع الاسف أن هناك عددا قليلا فقط من البلدان التي تضم ممثلين عن الشباب إلى أعضاء وفدها إلى الجمعية العامة للامم المتحدة . بيد أنه من الضروري أن يتسنى للشباب المشاركة في اتخاذ القرارات في المؤسسات الدولية .

٦٢ - السيدة مبيلا - نجومبا (الكاميرون) : قالت إن بلدها يعرف جيدا المصاعب التي تمر بها البلدان النامية التي كانت ضحية الاستعمار ، وهي الآن تحاول تحسين ظروف حياة سكانها في ظل السلام ، والحرية والكرامة . وكما قال مدير شعبة التنمية الاجتماعية ، فإنه لا يمكن إرساء الديمقراطية دون حد أدنى من الرفاهية الاجتماعية . ومن سوء حظ البلدان النامية ، إن العقد الاخير كان عقد ركود على صعيد تنمية الموارد البشرية والمادية . وفي افريقيا التي يعد ٢٩ بلدا منها من البلدان الاقل نموا ، فإن الحالة خطيرة جدا . وفي عام ٢٠٠٠ ، ستكون افريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقة التي تضم أكبر عدد في العالم من ضحايا الفقر . ويهدد عدم الاستقرار الاجتماعي المرتبط بالازمة الاقتصادية أسس الديمقراطية الجديدة نفسها . ولم تؤد الجهود المبذولة حتى الآن - برامج المساعدة التقنية ، وعقد التنمية ، والاستراتيجية

(السيدة مبيلا - نجومبا ، الكاميرون)

الدولية من أجل التنمية ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، ومفاوضات الشمال والجنوب ، ومؤخرا ، برنامج تعزيز الموارد البشرية - إلى النتائج المتوخاة منها وما تزال البلدان النامية حتى اليوم ضحية تدهور شروط التبادل التجاري وكذلك القيود الموضوعة على دخول سلعها الاساسية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو . يضاف إلى ذلك تكلفة الدين الذي تواجهه عدة بلدان نامية والتي أصبحت مصدرا لتصدير رأس المال الصافي ، وأشار النظام التجاري الدولي السلبي تجاه البلدان النامية . ولكل هذه الأسباب ، تدهورت الحالة الاجتماعية في البلدان النامية بشكل يجعل من الضروري السؤال عما يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم به بغرض معالجتها . واقترحت ممثلة الكاميرون ليس فقط القيام بتغيير في الاستراتيجية وإنما التعبير عن رغبة سياسية جديدة تتعدى الإعلانات عن حسن النوايا وكذلك الالتزام بالقيام بعمل محدد يركز على التعليم المهني ، والتدريب ، وخلق فرص العمل ، وكذلك تحديد حاجات المجموعات الخاصة لكل مجتمع والوسائل التي يمكن الاستجابة بها لتلك الاحتياجات . وقالت إن القمة العالمية التي ستخصص للتنمية الاجتماعية ستكون فرصة إعلان هذه الرغبة السياسية الجديدة بشكل محسوس . وقالت ممثلة الكاميرون إنها تأمل في هذا الصدد أن تعتمد الجمعية العامة قرار لجنة التنمية الاجتماعية القاضي بتكليف مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بمهمة البحوث والخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات الاجتماعية المعنية بالبلدان التي شرعت في إعادة بناء سياساتها الاقتصادية والاجتماعية .

٦٣ - وأثنت ممثلة الكاميرون على النتائج الواردة في تقرير الأمين العام حول تطبيق المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج المعنية بالحماية الاجتماعية لفائدة التنمية في المستقبل القريب (A/46/44) والتي تؤكد على الدور الذي ينبغي أن تقوم به الأسرة في هذا الصدد وكذلك التجمعات المحلية . كما أثنت كذلك على قرار إنشاء فرقة خاصة مشتركة بين المؤسسات لتعزيز الانسجام والتعاون على مستوى المنظومة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٣٥/٤٢ . ورحبت كذلك بالانشطة المعنية بوضع نظام عالمي لجمع ونشر وتبادل المعلومات وبشأن تطبيق هذه المبادئ التوجيهية .

٦٤ - وقالت إنه فيما يتعلق بالسنة الدولية للأسرة ، التي ستقام في عام ١٩٩٤ ، فإن الكاميرون من ضمن البلدان الـ ١٥ التي أنشأت لجانا وطنية للتنسيق بشأن السنة الدولية على أعلى المستويات السياسية . وقالت إنه يجب القيام بعمل تنسيقي مع

(السيدة مبيلا - نجومبا ، الكاميرون)

المنظمات غير الحكومية الدولية بهدف إعداد البرامج الوطنية ، والاقليمية والدولية . ورحبت ممثلة الكاميرون بالمفاوضات الجارية مع الحكومات المعنية فيما يتعلق بانتداب موظفين وطنيين للتحضير للسنة الدولية للاسرة وطلبت من الدول الاعضاء تقديم مساهماتهم السخية لصندوق التبرعات للسنة الدولية .

٦٥ - وفي معرض الإشارة إلى مسألة المعوقين ، لاحظت ممثلة الكاميرون الجهود المبذولة لاتخاذ تدابير محددة بهدف ضمان تساوي الفرص والمشاركة الكاملة للمعوقين في كافة أوجه الحياة الاجتماعية من الآن ولغاية عام ٢٠٠٠ . وقالت إنها تنتظر باهتمام بالغ نتائج فريق الخبراء المكلف بإعداد صك قانوني لإنشاء إطار مؤسسي في هذا المجال . وبينت أنه ينبغي الثناء كذلك على الاهتمام الذي توليه منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن الأطفال المعوقين ، في برامجها التعليمية ، ويسري هذا الثناء على صندوق الامم المتحدة للطفولة ، الذي حدد لنفسه كهدف ذي أولوية مسألة الكشف المسبق عن أوجه العجز عند الأطفال والوقاية منها .

٦٦ - وأكدت ممثلة الكاميرون في ختام كلمتها من جديد أهمية تحسين ظروف حياة شعوب الكوكب وذلك بإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات في المستوى الوطني ، والإقليمي والدولي ، والشروع في القيام بإصلاحات اجتماعية واقتصادية في إطار التحول إلى اقتصاد السوق ، وباعتماد تدابير من طرف واحد أو متعددة الاطراف لنزع السلاح بتعزيز التكامل الإقليمي للبلدان . ولاحظت أنه ينبغي توفير ٣٠ مليار دولار بهدف تطبيق أحكام الإعلان وخطة العمل المعتمدة في قمة الطفل المنعقدة في نيويورك ؛ وإذا علمنا بأن هذا المبلغ يمثل عمليا ما يعادل ١٠ أيام من المصاريف العسكرية العالمية ، أدركنا بصورة أفضل أهمية "عائدات السلام" . وقالت إنه من الواضح ، في هذا السياق ، أن توجيه الأولويات العالمية توجيها جديدا لفائدة التنمية الاجتماعية هو وحده الذي سيسمح بتحسين مستوى معيشة البشرية بأسرها من الآن لغاية عام ٢٠٠٠ .

٦٧ - السيدة ذكري (مصر) : تقدمت بالشكر إلى الامين العام على تقريره المرحلي حول الحالة الاجتماعية في العالم (A/46/56) . غير أنها لاحظت أن هذا التقرير لا يأخذ في الاعتبار بشكل كامل تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية كما لا يأخذ في الاعتبار اهتمامات هذه البلدان . واعتبرت أنه ينبغي صقل المؤشرات

(السيدة ذكري ، مصر)

الاجتماعية بشكل أفضل واقتراح حلول صالحة . وقالت إنه لذلك ينبغي لهيئات الأمم المتحدة أن تقوم بدراسة الحالة الاجتماعية في البلدان النامية بشكل أكثر تعمقا ، والتي أُجبرت على اعتماد سياسات تكيف هيكلي ، مما اضطرها إلى تخفيض ميزانياتها الاجتماعية ، على حساب البرامج . وأكدت ممثلة مصر على أن سياسات التكيف هذه كانت لها تأثيرات خطيرة وبصفة خاصة على الجماعات الضعيفة في المجتمع . وأكدت من جديد على ضرورة ليس فقط تحديد الكلفة الاجتماعية ولكن أيضا مراجعة العلاقات الاقتصادية الدولية اعتبارا من مبدأ تقاسم المسؤوليات ، بالشكل الذي اقترحته السيدة انستيه المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا .

٦٨ - ومضت قائلة إن المسؤولية التي أنيطت بالمجتمع الدولي لدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية بغرض حل مشاكلها الخطيرة الاقتصادية والاجتماعية قد أثيرت في كثير من محافل الأمم المتحدة ولابد في هذا الصدد من تعاون مطرد بين هيئات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية لزيادة المعونة المالية والمساعدة التقنية لبلدان العالم الثالث التي تعاني من مشكلة الدين .

٦٩ - ومضت قائلة إن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية تزداد تفاقما وهذا في الوقت نفسه الذي تحدث فيه تغيرات سياسية كبيرة على المسرح الدولي ، وإن التحدي الأكبر لسنوات التسعينات لا يزال القضاء على الفقر والمجاعة ، وتوزيع الايرادات بصورة أفضل واستثمار الموارد البشرية .

٧٠ - وقالت إن الحكومة المصرية تحاول ، في مفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية ، مواصلة العمل باستراتيجية تكيف تكون في نفس الوقت فعالة وإنسانية . وإذا كان تكامل جميع الموارد البشرية هدفا لجميع البلدان ، فإنه يعتبر بالنسبة للبلدان النامية موضوعا أساسيا حيث يشكل الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما نسبة ٥٠ في المائة من السكان كما أن النساء لا يشاركن بشكل كامل في عملية التنمية . وإن مصر إدراكا منها لهذه الحقيقة ، تولي الاهتمام اللازم لاستثمار جميع قطاعات السكان ، وبصفة خاصة الشباب . ويجري على المستوى الوطني ، اتخاذ تدابير هامة لضمان المشاركة الكاملة للنساء والشباب بغرض بناء المجتمع ، وبصفة خاصة في نطاق بعض المشاريع الوطنية . وقالت إنه يتم عقد بعض الحلقات الدراسية من فترة لاخرى بغرض تحسين وعي الرأي العام بالمخاطر التي تهدد الشباب في عالم اليوم ، وبصفة خاصة من

(السيدة ذكري ، مصر)

جراء إساءة استعمال المخدرات ، والامراض ، والايدز/سيدا وتدهور البيئة . ومنحت أيضا مكانة خاصة للرياضة ، وكذلك للحوار والمناقشة بين الاخصائيين والشباب بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية ذات المصلحة العالمية .

٧١ - أما على المستوى الدولي ، فقد كانت مصر ولاتزال تساند مبادرات مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية فيما يتعلق بالشباب . والدليل على ذلك ، أن مصر تنضم سنويا إلى مقدمي القرار بشأن السياسات والبرامج التي يضطلع بها بمشاركة الشباب . وفي معرض الاشارة إلى تقرير الأمين العام حول هذه المسألة (A/46/360) ، قالت إن من رأي الوفد المصري أن يتناول برنامج العمل الدولي للشباب لغاية عام ٢٠٠٠ وما بعدها نفس مواضيع السنة الدولية للشباب ، أي المشاركة ، والتنمية ، والسلم . ويرى أيضا أنه يجب أن يكون هدف البرنامج توفير التوجيهات العملية والطويلة الأمد على المستويين الوطني والإقليمي . كما يرى أن عقد الأمم المتحدة للشباب ينبغي كذلك ، أن يركز على أعمال محسوبة . وقالت إن توصية مكتب وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى بإدراج مسألة اللاجئين الشباب كمسألة ذات أولوية في مشروع برنامج العمل العالمي للشباب تستحق في هذا الصدد أن يتم اعتمادها .

٧٢ - وأكدت ممثلة مصر على حقيقة أن الاهتمام الذي يوليه بلدها لموضوع الشباب يشمل أيضا قطاعات المجتمع الاخرى ، وبصفة خاصة كبار السن . وبينت أن مصر أيدت الانشطة المقترحة في نطاق خطة العمل بشأن الشيخوخة لعام ١٩٩٢ وما بعدها وحاولت جاهدة أن تضع في الاعتبار ، في سياستها العامة ، مسألة زيادة السكان المسنين . وكذلك ، فإن مصر تهتم عن كثب بالمسائل المتعلقة بالأسرة ، لأن دوام القيم الاخلاقية يتم عن طريق الأسرة . ولذلك فإن مصر لن تدخر أي جهد في سبيل التحضير للسنة الدولية للأسرة في عام ١٩٩٤ والاحتفال بها .

٧٣ - وقالت إن الدعوة لعقد مؤتمر قمة عالمي بشأن التنمية الاجتماعية التي يجري التفكير فيها مبادرة لم يسبق لها مثيل وستؤدي إلى القيام بتبادل وجهات النظر ووضع موقف مشترك في المجال الاجتماعي . وتأمل مصر أن يؤدي التطور في المناخ الدولي إلى امكانية القيام بعمل محدد يهدف إلى تحسين الحالة في هذا المجال .

٧٤ - السيد كرينكيل (النمسا) ، تؤيده كل من السيدة بوقدوم (الجزائر) والسيد زهانج جن (الصين) ، ذكّر بأنه قد قدم سؤالا مكتوبا بشأن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩١ وتأثير هذا القرار على أعمال اللجنة الثالثة . وسأل عما إذا كان بإمكان ممثل الامين العام أن يقدم له إجابة على سؤاله .

٧٥ - السيدة كمال (الامينة) : أجابت قائلة بأنه قد تم تحويل السؤال إلى الجهة المعنية ، وهي بانتظار الإجابة .

البند ٩٢ من جدول الاعمال : القضاء على العنصرية والتمييز العنصري (تابع) (A/C.3/46/L.8 ، و A/C.3/46/L.9 ، و A/C.3/46/L.11*)

٧٦ - السيد ستروغار (يوغوسلافيا) : قدم مشروع القرار A/C.3/46/L.8 باسم مقدميه ، الذين انضمت إليهم كل من كندا ونيوزيلندا . وقال إن أنشطة اللجنة من أجل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري جديرة باهتمام خاص ؛ وإن اللجنة في الواقع ساهمت كثيرا في العمل الذي تقوم به الامم المتحدة في إطار العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . ومع ذلك ، فإن الحالة المالية للجنة حالة صعبة بسبب عدم وفاء بعض الدول الأطراف بالتزاماتها المالية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري . وقال إنه للعام السادس على التوالي ، لم يتم ايجاد حل دائم للمشكلة . ولذلك يطلب من الدول الأطراف أن تسدد اشتراكاتها المتأخرة قبل ١ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، والنظر على سبيل الأولوية في جميع الوسائل التي تضمن تمويل جميع مصاريف اللجنة في المستقبل بشكل مضمون . وقال إن مقدمي المشروع يأملون اعتماده دون تصويت .

٧٧ - السيدة جيبري - يجزيابهير (اثيوبيا) : قدمت مشروع القرار A/C.3/46/L.9 باسم الدول الاعضاء في المنظمة الاعضاء في مجموعة الدول الافريقية . وقالت إن المشروع يعالج بشكل مفصل أنشطة العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري . وبينت أن القرارات التي اعتمدت في السنوات السابقة قد تمت باتفاق الآراء ، وأعربت المتحدثة عن أملها أن يتم نفس الإجراء هذا العام .

٧٨ - الانسة فوندافوندا (زامبيا) : قدمت مشروع القرار A/C.3/46/L.11* ، الذي انضمت إلى مقدميه أنغولا ، وأوغندا ، وبوركينا فاصو ، والعراق ، وفييت نام ، وموزامبيق ، وناميبيا . ثم قرأت ممثلة اثيوبيا الفقرات الرئيسية لمنطوق المشروع وعبّرت عن أملها ، باسم مقدمي المشروع ، أن يحصل على دعم واسع من اللجنة .

البند ٩٣ من جدول الأعمال : حق الشعوب في تقرير المصير (تابع) (A/C.3/46/L.10 و A/C.3/46/L.12 ، و A/C.3/46/L.13)

٧٩ - السيدة جيبري - يجزيابهير (اثيوبيا) : قدمت مشروع القرار A/C.3/46/L.10 باسم الدول الأعضاء في المنظمة الأعضاء في المجموعة الافريقية . وقالت إن المشروع يؤكد على إزالة الفصل العنصري بشكل كامل في جنوب افريقيا وكذلك ممارسة الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير . وقالت إن مجموعة الدول الافريقية قد وضعت في الاعتبار ، عند صياغتها للمشروع ، تطورات الأحداث في الجنوب الافريقي وفي الشرق الأوسط . ومن جهة ثانية ، فإن هناك مقترحات قدمتها بعض الوفود هي الآن محل مشاورات . وحيث أن هذه المشاورات والأحداث قد كانت المحور الرئيسي للعام المنصرم ، يأمل مقدمو المشروع بأن يتم دعمه بأكبر عدد ممكن من الأعضاء في اللجنة .

٨٠ - السيد حسين (باكستان) : قدم مشروع القرار A/C.3/46/L.12 ، الذي انضم إلى مقدميه كل من غواتيمالا والكويت . وقال إن النص الحالي مشابه لنص القرار ١٣١/٤٥ الذي اعتمدته الجمعية العامة بدون تصويت ، بناء على توصية من اللجنة الثالثة ، التي اعتمدت هذا النص باتفاق الآراء . وبين أنه أدخلت عليه بعض التغييرات البسيطة لكي توضع في الاعتبار قرارات الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان الأخيرة . وعبر عن أمل مقدمي المشروع أن يعتمد المشروع ، هذا العام أيضا ، دون إجراء تصويت .

٨١ - السيد غالانداشي (نيجيريا) : قدم مشروع القرار A/C.3/46/L.13 ، الذي انضم إلى مقدميه كل من أنغولا ، وبيرو ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وفييت نام ، وكوبا ، وكولومبيا ، والمكسيك . وبعد أن اعترف المتحدث بالعناصر الجديدة التي طرأت في جنوب افريقيا ، ومنها بصفة خاصة إلغاء قوانين الفصل العنصري ، والحوار بين ممثلي الأغلبية والحكومة وكذلك التوقيع على اتفاق سلام يهدف إلى وضع حد للعنف بين الطوائف المتنافسة ، أشار إلى أنه كان هناك مرتزقة اشتركوا في جميع الاضطرابات تقريبا . وقال إن تقرير المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1991/14) غني بالمعلومات في هذا الصدد . ومضى قائلا إن اللجوء إلى المرتزقة قد يؤدي إلى إعاقة عملية السلام ووقف التقدم الملحوظ المسجل في مكافحة الفصل العنصري . وبين أن مقدمي القرار قلقون كذلك لاستمرار وجود المرتزقة في مناطق أخرى من العالم ، وبصفة خاصة استعمالهم ضد الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها . وقال إن استخدام المرتزقة لا يمكن قبوله في أي حال من الأحوال .

(السيد غالانداشي ، نيجيريا)

٨٢ - وبعد أن عرض الخطوط العريضة لمحتويات مشروع القرار ، شرح المتحدث أنه أدخلت تعديلات على النص الأصلي ، سترد في النص المنقح . وعبّر عن أمله أن يتم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥